الدورة العادية الثانية 2024-2023

الجمهورية التونسيـة

مجلس نواب الشعب

لجنة الحقوق والحريات

محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

عدد 11

- **تاريخ الاجتماع: الاثنين 25 ديسمبر 2023**
- **جدول الأعمال:** النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 والمتعلق ببطاقة التعريف الوطنية.
- **الحضور:**

الحاضرون: (07) المعتذرون (03) الغائبون (0)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة 10.30 دق.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 13.00 دق.

❖ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات يوم الاثنين 25 ديسمبر 2023 جلسة للنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 والمتعلق ببطاقة التعريف الوطنية.

وقد افتتحت هذه الجلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب وذلك في إطار اهتمامه بنشاط اللجان وتفاعله مع النواب.

وفي مداخلته دعا السيد رئيس المجلس الأعضاء الى تقييم نشاط اللجنة خلال الدورة النيابية المنقضية مؤكدا على ضرورة ضبط التصورات والمناهج الكفيلة بمزيد تطويره.

وفي إطار تثمينه للعمل النيابي على مستوى اللجان دعا الأعضاء الى ضرورة الوقوف على الإيجابيات وتجاوز النقائص الموجودة مشيرا الى ما يزخر به المجلس من كفاءات إدارية من شانها مساندة ودعم العمل النيابي.

كما حث أعضاء اللجنة على تقديم ملاحظاتهم بخصوص النقاط التي تستوجب المراجعة من النظام الداخلي الخاص بالمجلس. ودعاهم من جهة اخرى الى اقتراح مواضيع للأيام الدراسية التي تنظمها الاكاديمية البرلمانية وذلك في إطار مزيد دعم الجانب التكويني للنواب مما يحقق النجاعة المرجوة والفائدة لعمل المجلس.

وثمن من جهة أخرى المبادرات التشريعية للنواب واسهامهم في العمل التشريعي من خلال تقديم مقترحات القوانين ودعا في هذا السياق الى مزيد تجويدها. كما تطرق الى العمل الرقابي للمجلس في علاقة بالأسئلة الكتابية التي أوصى بمزيد العناية بها من حيث الشكل والمحتوى حتى تحقق الأهداف المنتظرة. كما أكد على ضرورة العمل على ارجاع الثقة في المؤسسة البرلمانية والحرص على تحسين أدائها في ضوء الاستعداد لإرساء مجلس الجهات والاقاليم. ودعا النواب الى ضرورة الاضطلاع بدورهم في الجهات ومزيد التواصل مع المواطنين والانصات الى مشاغلهم.

وفي تفاعلهم أكد الأعضاء على أهمية التكوين السياسي للنواب وأشاروا الى أهمية المبادرات التشريعية المقدمة من طرف النواب كما شددوا من جهة على ضرورة تنقيح النظام الداخلي للمجلس لتسهيل عمل مختلف هياكله وعلى ضرورة مزيد التنسيق بين المجلس والوزارات من جهة أخرى.

إثر ذلك شرع أعضاء اللجنة في النقاش العام حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية. واعتبر المتدخلون انه مشروع ثوري يعزز العدالة الاجتماعية وذلك من خلال حذف التنصيص على المهنة باعتبارها هوية متغيّرة حسب تعبيرهم.

وتطرق النقاش الى عدد من المحاور المتعلقة خاصة بالبيانات المخزنة بالشريحة ونوعية المعطيات التي سيتم تضمينها واستفسروا عن امكانية التوسع فيها كإضافة أداء الخدمة العسكرية مثلا، وثمنوا في هذا السياق حذف المهنة من هذه المعطيات واعتماد سن خمسة عشر سنة للحصول على بطاقة التعريف. كما تعرضوا الى ضرورة تحديد الجهات المخولة بالنفاذ لها وبالضمانات القانونية والتقنية

المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية المدرجة بالبطاقة. وشددوا على ضرورة تامين قاعدة البيانات الخاصة بها مقترحين ان تكون تحت اشراف وزارة الداخلية.

كما تطرق النقاش الى ضرورة اعتماد معرف وحيد لكل مواطن منذ الولادة ومدى اسهامه في تيسير مهمة الدولة في تجميع البيانات والتصرف فيها ومن ثمة في ضبط استراتيجياتها المختلفة في كافة القطاعات.

وتساءل الأعضاء على مدى جاهزية الدولة لاعتماد هذه البطاقة خاصة فيما يتعلق بتوفير قارئات الشريحة، وكذلك الآجال الضرورية لتطبيق هذا البرنامج.

وفي ختام الجلسة، وبناء على التوصية الواردة من مكتب المجلس، قرر أعضاء اللجنة الاستنارة براي كل من لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح، ولجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بخصوص مشروع هذا القانون الأساسي. كما قررت اللجنة تنظيم جلسات استماع الى كل من وزارة الداخلية، ووزارة تكنولوجيا الاتصال وهيئتي حماية المعطيات الشخصية والنفاذ الى المعلومة، وذلك لمزيد تعميق النقاش حوله.

.

رئيسة اللجنة	مقرّر اللجنة
هالة جاب الله	محمد علي